مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية

اسم المقال: الفيدرالية في العراق: دراسة في مشروع إقليم المنطقة الغربية
اسم الكاتب: د. هادي مشعان ربيع
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/586
تاريخ الاسترداد: 2026/07/09 22:18 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

الفيدرالية في العراق
دراسة في مشروع إقليم المنطقة الغربية

د.هادي مشعان ربيع
كلية القانون والعلوم السياسية
جامعة الانبار

Abstract:

The day of the federal issues most controversial, as a bit of Iraqis have a clear idea of what they mean real federalism in its content, with no sincerity behind such calls, the Federal. Rather than being the federal source of strength and cohesion between the components of the Iraqi people, they versa seeks to shredded into small sectarian ethnic encouraged by external forces.

The objective of this research is to shed light on one of these federal projects, a territory of the western region, which launched in 2005, in order to stand on the nature of this project, and justifications, and the reasons for its failure and not appearing to fruition.

To achieve the aim of the research, it was divided on four demands, addressing the first requirement of which definition of federalism, and the second requirement for federalism in Iraq, The third requirement was devoted to talk about the project territory of the Western Region, The fourth requirement Vtm which examined the reasons for the failure of the territory of the region project

ملخص البحث:

تعد الفيدرالية اليوم من القضايا الأكثر إثارة للجدل والخلاف، إذ أن قليلاً من العراقيين يملكون فكرة واضحة عما تعنيه الفيدرالية في مضمونها الحقيقي، مع عدم وجود النوايا الصادقة وراء مثل هذه الدعوات الاتحادية. فبدلا من أن تكون الفيدرالية مصدر قوة وتلاحم مابين مكونات الشعب العراقي، فإنها بالعكس

تسعى من اجل تمزيقه إلى دويلات طائفية عرقية بتشجيع من قوى خارجية.

إن هدف البحث هو تسليط الضوء على واحد من هذه المشاريع الاتحادية، وهو إقليم المنطقة الغربية، الذي طرح في عام ٢٠٠٥، من أجل الوقوف على طبيعة هذا المشروع، ومبرراته، وأسباب فشله وعدم ظهوره إلى حيز الواقع.

ولتحقيق هدف البحث، تم تقسيمه على أربعة مطالب ، تناول المطلب الأول منها التعريف بالفيدرالية، والمطلب الثاني للفيدرالية في العراق، أما المطلب الثالث فقد خصص للحديث عن مشروع إقليم المنطقة الغربية، أما المطلب الرابع فتم فيه بحث أسباب فشل مشروع إقليم المنطقة الغربية، ثم عرض لأهم التوصيات، وختم البحث بأهم ما تم التوصل له من نتائج .

المقدمة

يشهد العالم مع مطلع القرن الحادي والعشرين تحولات واسعةً في أنماط الحكم السائد، من عالم تغلب عليه الدول القومية ذات السيادة إلى عالم تتضاءل فيه سيادة الدولة وتتزايد بين الدول روابط ذات طابع دستوري فيدرالي، ومع أنه لا يوجد نموذج فيدرالي صاف يمكن تطبيقه في كل مكان إلا أنه يبدو خياراً تتجه له الشعوب لترسم من خلاله صورة مقبولة لشكل الدولة التي تتصف بجملة من التنوع العرقي، والمذهبي، والتركيبة السياسية المتعددة الميول والاتجاهات المتعارضة، حيث ينبثق تحقق نظام الاتحاد الفيدرالي الذي يكفل التعايش الإنساني القائم على أسس الوحدة، والتعاون، والتوافق، والهدف المشترك.

فيما يتعلق بالعراق فإن الفيدرالية تعد اليوم من القضايا الأكثر إثارة للجدل والخلاف، إذ أن قليلاً من العراقيين يملكون فكرة واضحة عما تعنيه الفيدرالية في مضمونها الحقيقي، مع عدم وجود النوايا الصادقة وراء مثل هذه الدعوات الاتحادية. فبدلا من أن تكون الفيدرالية مصدر قوة وتلاحم مابين مكونات الشعب العراقي، فإنها بالعكس تسعى من اجل تمزيقه إلى دويلات طائفية عرقية بتشجيع من قوى خارجية.

لقد شهد العراق منذ العهد العثماني ولغاية الآن العديد من الدعوات أو المشاريع الاتحادية، كان أبرزها تلك التي ظهرت بعد احتلال العراق في عام ٢٠٠٣، من أمثلتها إقليم كردستان، إقليم الجنوب، حكومة الحكم الذاتي جنوب العراق الموحد، إقليم الوسط والجنوب، إقليم المنطقة الغربية، وكان نصيب جميع هذه المشاريع الفشل باستثناء إقليم كردستان في الشمال.

إن هدف البحث هو تسليط الضوء على واحد من هذه المشاريع الاتحادية، وهو إقليم

المنطقة الغربية، الذي طرح في عام ٢٠٠٥، من أجل الوقوف على طبيعة هذا المشروع، ومبرراته ، وأسباب فشله وعدم ظهوره إلى حيز الواقع.

ولتحقيق هدف البحث سوف يتم تقسيمه على أربعة مطالب ، نتناول في المطلب الأول منها التعريف بالفيدرالية من حيث المفهوم، والأنواع، والمميزات، والفرق بينها وبين غيرها من أنواع الاتحادات، وفي المطلب الثاني الفيدرالية في العراق، من حيث بدايات المطالبة بالفيدرالية وإقرارها في العراق، وأهم مبررات دعاة الفيدرالية، وموقف العرب والأكراد والأقليات من الفيدرالية. في حين نخصص المطلب الثالث للحديث عن مشروع إقليم المنطقة الغربية، من حيث التعريف بالمشروع وطبيعته، ومبررات طرحه، أما المطلب الرابع فسوف يخصص لبحث أسباب فشل مشروع إقليم المنطقة الغربية، ثم عرض لأهم التوصيات، ونختم البحث بأهم ما سوف نتوصل له من نتائج .....والله المستعان.

المطلب الأول

التعريف بالفيدرالية

مفهوم الفيدرالية

الفيدرالية كمفهوم يقوم على أساس انه نظام سياسي عالمي يوجد فيه مستويان حكوميان يحكمان نفس المنطقة الجغرافية ونفس السكان، والفيدرالية لغة : هي تعريب لكلمة (federation) وهي من أصل لاتيني يتكون من كلمتين : فيديرا(foederis) وتعني الثقة، و فويدوس (foedus) وتعني الاتحاد، وإذا جمعنا بين الكلمتين حصلنا على عبارة (اتحاد ثقة)، أو (الاتحاد القائم على الثقة) فهي من حيث الأصل اللغوي تدل على الاتحاد والوحدة، وهي نقيض التقسيم [١]. وقد دخلت الفيدرالية قاموس اللغة العربية وغيرها (الكردية، والتركمانية، والسريانية،...الخ) في العراق، في فترات مختلفة، وأصبح يجري تداولها بعد عام ١٩٩١، وهي تترجم عادةً بكلمة "الإتحاد" كأقرب عبارة لها، وهي في الحقيقة ، تعني شكلاً محدداً من أشكال الإتحاد [٢].

ولا يوجد تعريف للفيدرالية متفق عليه، فقد أورد فقهاء القانون الدستوري عددا من التعريفات للفيدرالية جميعها يتقارب بالمعنى والمضمون، وترسم صورة مقبولة لشكل الدولة التي تتصف بجملة من التنوع العرقي والمذهبي والتركيبة السياسية المتعددة الميول، ومن هذه التعريفات:

يعرف (كاري دي مالبرغ) الفيدرالية بأنها" تبدو من ناحية كأنها دولة موحدة بينما تبدو من ناحية أخرى كتجمع دول متحدة اضعف منها بالتأكيد ولكنها تشارك فعليا في

إيجاد قوتها وتسهم بإرادتها الخاصة في تكوين إرادتها "[٣].

وعرفت الفيدرالية أيضا بكونها " شكل من أشكال الحكم تكون السلطات فيه مقسمة دستوريا بين حكومة مركزية، ووحدات حكومية أصغر– الأقاليم والولايات– ويكون كلا المستويين المذكورين من الحكومة معتمدا احدهما على الآخر وتتقاسمان السيادة في الدولة. أما ما يخص الأقاليم والولايات فهي تعتبر وحدات دستورية لكل منها نظامها الأساسي الذي يحدد سلطاتها التشريعية والتنفيذية والقضائية"[٤].

والفيدرالية في تعريف أخر " تنظيم سياسي ودستوري داخلي مركب تخضع بموجبه عدة دول أعضاء أو ولايات إلى حكومة اتحادية أعلى منها، وينطوي هذا التنظيم على وجهين احدهما خارجي، حيث يظهر الاتحاد كدولة واحدة في ميدان السيادة الخارجية. ووجه داخلي يتسم بتعدد الكيانات الدستورية التي تشارك حكومة الاتحاد في ممارسة السيادة الداخلية " [٥].

يتبين من خلال التعريفات السابقة أن الدولة الفيدرالية تقوم على أساس وجود حكومتين حكومة مركزية وحكومات موجودة في وحدات سياسية صغيرة تدعى بالأقاليم، أو الولايات، أو المناطق، وهذه الوحدات الصغيرة تعطي بعض قوتها السياسية للحكومة المركزية لكي تعمل من اجل المواطن. وفي ظل هذا النوع من النظام يقع على عاتق الحكومة المركزية مسؤولية البت بالأمور التي تتعلق بالدولة مثل الإشراف على الجيش، وعقد المعاهدات ... الخ، من الأمور التي تمس سيادة الدولة. وبمعنى آخر تعني توزيع صلاحيات الدولة أفقياً أي جغرافيا بين الاتحادات المؤلفة منها، أو عموديا بين السلطة الفيدرالية وهي أعلاها وسلطات الأقاليم الاتحادية [٦].

وبهذا تؤسس الدولة الفيدرالية بطريقتين، إما عن طريق اتحاد مناطق مختلفة لم تكن تشكل دولة واحدة وبقرار جماعي منها لكي تشكل دولة لامركزية، أي دولة فيدرالية للاستجابة الفعلية إلى الواقع القومي، أو الجغرافي، أو الاقتصادي، أو التاريخي، أو عن طريق تفكك دول بسيطة إلى عدة دويلات صغيرة مع رغبتها الاستمرار معاً بشكل اتحاد مركزي فيدرالي [٧].

على ما تقدم فإن الفيدرالية نظام سياسي يفترض تنازل عدد من الدول أو القوميات، الصغيرة في أغلب الأحيان،عن بعض صلاحياتها وامتيازاتها واستقلاليتها لمصلحة سلطة عليا موحدة تمثلها على الساحة الدولية، وتكون مرجعها الأخير في كل ما يتعلق بالسيادة، والأمن القومي، والدفاع والسياسة الخارجية .

وقد اختلف مفهوم الفيدرالية وكيفية تطبيقها من دولة إلى أخرى، وبما إنها مفهوم سياسي يتعلق بالنظام السياسي والسلطة، وبما أن الديمقراطية ، والتمثيل السياسي، وتقرير المصير، هي من المقومات الأساسية للفيدرالية فهي بذلك دائماً عرضة لسوء الفهم والتطبيق، ومعيارها الوحيد هو ما يسمى بالديمقراطية، واحترام المصالح، والسيادة للدولة، والقوميات.

أنواع الفيدرالية

من المعروف أن الفيدرالية على أنواع ودرجات متفاوتة في الأشكال والصيغ التطبيقية، إذ تتراوح ما بين وحدة مطلقة، أو الاتحاد ما بين مجموعات متمايزة تماماً، وتتمتع بحرية كبيرة تكاد تصل حتى إلى الانفصال. ومسيرة تكوّن الفيدرالية نفسها تتبدل من دولة إلى أخرى، فبعض الفيدراليات، بدأت من وجود مجموعات وقوميات سياسية متفرقة، تعاقدت على تبني سياسة مشتركة، فعقدت فيما بينها وحدة فيدرالية لتتخذ قرارات مصيرية مشتركة، بينما فيدرالية أخرى بدأت كدولة مركزية موحّدة تفرقت إلى وحدات وقوميات متميزة ومنفصلة نسبياً سعياً إلى التمتع بحرية في قراراتها، واكتفت بإقامة علاقة فيدرالية مع مجموعاتها الموحدة.

وغالبية الدول الفيدرالية تعتمد نظام فصل السلطات، والتمثيل الشعبي في الدول الفيدرالية يكون عادة على مستويين يتجسدان في نوعين من المجالس التمثيلية: مجالس منتخبة مباشرة من الشعب، ومجالس أخرى لها صفات فيدرالية موحدة [٨].

المجالس الأولى تعكس المصالح ووجهات النظر المحليّة المختلفة للدول المؤلفة للكيان الفيدرالي وللوحدات الإقليمية السياسية، وتسهر على القرارات التشريعية للمجلس الثاني (الممثل للسلطة الفيدرالية المركزية) لكي تحمي كياناتها ومواطنيها ضد أية إجراءات فيدرالية فوقية، أو مضرّة بمصالحها [٩].

وفي العموم يمكن أيجاز أهم أنواع الفيدراليات في العالم، فيما يلي [١٠]:

١-الفيدرالية الجغرافية والسياسية:

تتمثل في عملية توزيع السلطة بين أقاليم ومحافظات ومناطق البلد الواحد، التي تتمتع بشخصية معنوية تناط بمجلس محلي منتخب جميع أو بعض أعضائه من قبل مواطني الإقليم، وله صلاحية في وضع ميزانية مستقلة، واتخاذ القرارات الإدارية المتعلقة بإدارة المشروعات والمرافق العامة في حدود ذلك الإقليم أو المحافظة. وتتشكل هذه الفيدرالية بين دول وكيانات سياسية متجاورة تتميز كل واحدة منها بوجود شعب أو قومية عريقة تسكن أصلا

في وطنها وعلى أرضها، وهذه الكيانات ذات معالم جغرافية محددة، ولكل شعب من شعوبها لغة وتاريخ وثقافة وتراث مشترك، مثال على هذا النوع من الفيدرالية الاتحاد السوفيتي السابق.

٢-الفيدرالية الإدارية أو الوظيفية:

تتمثل في عملية توزيع السلطات والصلاحيات فقط على المستويات الهرمية وبين الأقسام المتخصصة داخل المنظمة أو الوزارة الواحدة، تتشكل هذه الفيدرالية في دولة واحدة مركزية ذات معالم وخصوصيات قومية ووطنية وثقافية وتاريخية متجانسة، وهذا لا يمنع بالضرورة من وجود خصوصيات لقوم أو ثقافة صغيرة ومحدودة، فتقوم الدولة المركزية بتقسيم البلاد إلى أقاليم أو ولايات ذات حكم فيدرالي يتمتع كل إقليم أو ولاية بقدر كبير من الصلاحيات الإدارية والمالية، وتشترك جميع هذه هذا الأقاليم في التشكيلات المركزية ودون تفريق في الساحة أو النفوس[١١]. هذا النوع من الفيدرالية لا يؤثر على وحدة الدولة التشريعية والقضائية والتنفيذية فهي تبقى كلها موحدة وذلك بسبب عدم وجود شعوب أو قوميات متعددة فيها. ومثال على هذا النوع من الفيدرالية الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا، الأمارات العربية المتحدة.

٣-الفيدرالية التعاونية:

يكمن هذا التحالف في التعاون بين المقاطعات الفيدرالية والحكومة المركزية، وذلك بحل المشاكل كل حسب القدرات والإمكانيات المتواجدة على المستوى الحكومي والإقليمي، كما هو حاصل مثلا في كندا التي تعمل فيدرلياتها بشكل متساو في سن القوانين على جميع المستويات ذات العلاقة بمصالح فيدرالية.

٤-الفيدرالية المتباينة:

هذه الفيدرالية تختلف عن الفيدراليات السابقة، وذلك حسب مؤهلاتها ومحتوياتها السياسية والقومية والجغرافية، عندئذ يتم الاتفاق بين الفيدرالية المركزية والمقاطعات على شكل فيدرالي معين معتمد على الواقع المختلف في إمكانيات ومتطلبات كل مقاطعة لإدارة قضاياها، مثل دولة اسبانيا التي تمثل هذا الشكل من الحكم الفيدرالي بقدر كبير رغم عدم اعتراف الدولة لنفسها بذلك رسمياً.

مزايا الدولة الفيدرالية

الفيدرالية هي السمة الأساسية في الأنظمة الحديثة التي تعمل على حل مشكلاتها القانونية، والتنظيمية، والسياسية، التي تعقد بفعل التبادل الاجتماعي والعلاقات الدولية. فهي على الصعيد الداخلي تسعى لتنظيم أمور الدولة الداخلية، بهدف تسيير العمل والوظائف وتوزيعها مابين السلطات

المركزية والسلطات المحلية، بحيث تحترم السلطة الفيدرالية المصالح الخاصة للقوى المؤلفة للدولة الأم، ومقابل تنازلها عن صلاحيات الأمة العامة. وعلى الصعيد الخارجي تلجأ الدولة الفيدرالية إلى رسم علاقاتها الدولية لصالح مجموع الوحدات والكيانات التي تتكون منها[١٢] .

الفيدرالية إذا تتعلق بالنظام السياسي، وبالنظام الإداري، وبتقسيم صلاحيات السلطة الحاكمة، وتنظيم العلاقات فيما بينها، وتأمين انسجامها لتمنع تغلب طرف على طرف آخر، فتحصر قرارات الدولة الفيدرالية المركزية بالقمة، وتترك الأمور المحليّة للسلطات الإقليمية. والسلطات المحلية بدورها لا تخرج عن نطاق صلاحياتها، فهي لا تشرع للقضايا التي تتعلق بالدولة المركزية، رغم أنها تشارك في المؤسسات التي تعالج الأمور القومية، وتنظم هذه المؤسسات الصلاحيات، وتوزعها، بشكل يؤمن استقلالية الوحدات المكونة للسلطة الفيدرالية، ويضمن لها المشاركة الفعالة في القرارات المركزية والمصيرية [١٣].

ويمكننا بصورة عامة إيجاز أهم المزايا التي تتمتع بها الفيدرالية عن غيرها من أشكال الاتحادات، ولاسيما الدول المركزية، بما يلي [١٤]:

١- منع المركز من الاستحواذ على جميع مقاليد السلطة التي تمكنه من الاستبداد والدكتاتورية وظلم الشعب.
٢- ضمان حقوق مكونات البلد المختلفة مهما قلت نسبتها العددية من أن يستبد بها مكون واحد مهما بلغ من الأكثرية.
٣- رفع الضغط عن كاهل المركز في إدارة شؤون الدولة، ما يجعله مقصرا في تنفيذ مهامه وتوزيع هذه المهام على الأطراف.
٤- توفير فرصة اكبر لتطوير الأطراف وتنميتها.
٥- تقوية الأطراف المكونة للدولة الجديدة في حالة تكون الاتحاد الفيدرالي عن طريق انضمام عدة دول أو دويلات إلى بعضها.
٦- منع التجزئة والتقسيم الذي يهدد الدولة المركزية.

الفرق بين الفيدرالية وأنواع أخرى من الاتحادات :

توجد مجموعة من الاختلافات مابين الفيدرالية والأنواع الأخرى من الاتحادات، ولاسيما الكونفدرالية والحكم الذاتي، وفيما يلي بيان ذلك بايجاز:

أولا- الفرق بين الفيدرالية والكونفدرالية:

تتمثل أهم الاختلافات بين الفيدرالية والكونفدرالية بما يلي [١٥]:

١- ينشأ الاتحاد الكونفدرالي بموجب معاهدة فهو يعتبر تنظيما دوليا يقع ضمن نطاق القانون الدولي العام، بينما ينشأ الاتحاد الفيدرالي بموجب الدستور الأمر الذي يترتب عليه اعتباره تنظيما داخليا يدخل ضمن نطاق القانون العام الداخلي.

٢-إن الهيئة العليا في الاتحاد الكونفدرالي، والتي تدعى بالجمعية أو المؤتمر أو الكونغرس، وهي أشبه ما تكون بالمؤتمرات الدبلوماسية التي تتكون من أعضاء يكونون مندوبين لدولهم. أي أن إرادة الاتحاد الكونفدرالي لا تتكون من إرادة هيئات الاتحاد وإنما تتكون من مجموع إرادات الدول الأعضاء فيه على عكس الحال في الاتحاد الفيدرالي الذي يؤدي إلى نشوء دولة مركزية فوق الدول الأعضاء، هي دولة الاتحاد وتكون الحكومة الفيدرالية هي المعبرة عن إرادة الاتحاد.

٣- تبقى الدول المشتركة في الاتحاد الكونفدرالي محتفظة بسيادتها الخارجية والداخلية على عكس الحال في الاتحاد الفيدرالي الذي تتنازل فيه دول الأعضاء عن سيادتها على الصعيد الخارجي للحكومة الجديدة هي حكومة الاتحاد.

٤- ليس لهيئات الاتحاد سلطان مباشر على أقاليم الدول الأعضاء، أو على أفراد تلك الدول على خلاف مما هو عليه في الاتحاد الفيدرالي الذي يكون لحكومة الاتحاد فيه السلطان المباشر ليس فقط على الدول الأعضاء بل على مواطني تلك أيضا.

٥- لا توجد ضمن هيئات الاتحاد الكونفدرالي محكمة عليا للفصل في المنازعات التي قد تحصل بين الدول الأعضاء، وذلك على خلاف الاتحاد الفيدرالي الذي تقام في ظله عادة محكمة دستورية عليا للفصل في الخلافات التي قد تقع بين حكومة الاتحاد وحكومات الدول الأعضاء .

٦- الإبطال والانفصال: بما أن كل الدول الأعضاء تحتفظ بسيادتها فإنه يترتب على ذلك حق كل دولة منها في رفض الالتزام بأي عمل أو قرار أو إجراء من جانب السلطات الكونفدرالية، إذا ما وجدت الدولة ذات العلاقة بان ذلك خارج عن أحكام وثيقة الاتحاد، كما يترتب عليه حقها في الانفصال عن الاتحاد إذا رأت في بقائها واستمرار عضويتها ما يخل بسيادتها وحقوقها الإقليمية، هذا بخلاف الاتحاد الفيدرالي الذي لا يقر للدول الأعضاء بأي إجراء من إجراءات الأبطال والانفصال على ساس تعارض ذلك مع سيادة الدولة الاتحادية.

٧-تتعدد الجنسيات بتعدد الدول المتعاهدة كونفدراليا، وان مواطني أية دولة من الدول الأعضاء يعتبرون أجانب في الدول الأخرى،

وهذا يختلف جوهريا عن الاتحاد الفيدرالي الذي يمنحهم جنسية واحدة هي جنسية الدولة الاتحادية وان اختلفت توطناتهم .

٨-الحرب التي تقع بين الدول الأعضاء في الاتحاد الكونفدرالي تعد حرب دولية، وما يترتب على ذلك من النتائج القانونية المتعلقة بحقوق الدول المتحاربة وواجباتها وفق المواثيق والأعراف الدولية ، في حين أن الحرب التي تقع بين الدول الأعضاء في الاتحاد الفيدرالي حرب أهلية.

ثانيا- الفرق بين الفيدرالية والحكم الذاتي:

توجد كذلك مجموعة من الفروق مابين الحكم الذاتي والفيدرالية، يمكن يجازها بما يلي [١٦]:

١- إن شكلي الحكم والفيدرالية يأخذان صيغة وحدة سياسية إدارية إقليمية.

٢- يدون قانون الحكم الذاتي في مواثيق تشريعية خاصة، بينما الفيدرالية يتم تدوينها كحقوق دستورية في دستور الدولة المركزية.

٣- كلا شكلي الحكم الذاتي والفيدرالية يتم ممارستهما في أطار وحدة الدولة المركزية.

٤- يحدد الدستور صلاحيات الحكومة الفيدرالية المركزية، وكل ما تبقى من صلاحيات تمنح لحكومة الإقليم الفيدرالية، في حين أن صلاحيات الحكم الذاتي محددة من قبل المركز.

من خلال ما تقدم في هذا المطلب يتبين لنا أن الفيدرالية تعني تحرك الأفراد والجماعات المتميزة من ناحية والمشتركة من ناحية أخرى نحو تشكيل تجمع واحد يوفق بين رؤى الاتجاهات المتناقضة، انطلاقاً من الشعور المشترك بالحاجة إلى الوحدة والتلاحم وليس العكس، وسوف نلاحظ مدى تحقق ذلك في حالة العراق.

المطلب الثاني

الفيدرالية في العراق

سوف نتناول في هذا المطلب ثلاثة أمور أساسية، يتعلق الأول منها ببدايات المطالبة بالفيدرالية وإقرارها في العراق، والثانية بمبررات دعاة الفيدرالية في العراق، أما الأمر الثالث منها فيتعلق بموقف مكونات المجتمع العراقي من الفيدرالية.

بدايات المطالبة بالفيدرالية وإقرارها في العراق

إن أطروحة الفيدرالية في النسيج الاجتماعي العراقي، كما هو معروف أطروحة حديثة العهد، ظهرت شيئا فشيئا في فترة التسعينات من القرن المنصرم، وذلك بعد احتلال العراق للكويت وخسارته المعركة بعد ذلك في آذار من عام ١٩٩١، حيث تحررت منطقة شمال العراق ذات الأغلبية الكردية من قبضة السلطة المركزية في بغداد بدعم من قوات

التحالف الدولية. ففي ١٠/٤/ ١٩٩٢ اتخذ البرلمان الكردستاني قرارا بتبني النظام الفيدرالي للعراق، الأمر الذي أثار جدلا واسعا من الناحية السياسية والفكرية حول الآثار المستقبلية المترتبة على العلاقات الاجتماعية للمكونات العراقية ودول الجوار [١٧].

منذ تلك الفترة كان مبدأ الفيدرالية يطرح بين الحين والآخر من قبل القوى الكردية لاسيما الحزبين الكبيرين الديمقراطي، والاتحاد الكردستاني، في المحافل والمؤتمرات والندوات والتحالفات التي كانت تجريها المعارضة خارج العراق، كان منتهاها مؤتمر لندن عام ٢٠٠٢، وهو آخر مؤتمر تعقده المعارضة العراقية في المنفى، هذا فضلا عن الندوات الفكرية والثقافية التي تتبناها النخب المفكرة الداعية للفيدرالية العراقية [١٨].

بعد سقوط النظام السابق، أُقر قانون إدارة الدولة العراقية المؤقت الفيدرالية، فقد جاء في المادة الرابعة ، ما نصه: (نظام الحكم في العراق جمهوري، اتحادي (فيدرالي)، ديمقراطي، تعددي، ويجري تقاسم السلطات فيه بين الحكومة الاتحادية، والحكومات الإقليمية، والمحافظات والبلديات، والإدارات المحلية. ويقوم النظام الاتحادي على أساس الحقائق الجغرافية والتاريخية والفصل بين السلطات، وليس على أساس الأصل، أو العرق، أو الاثنية، أو القومية، أو المذهبية)[١٩].

وفي المادة الرابعة والعشرين(أ) ـ تتألف الحكومة العراقية الانتقالية والمشار إليها أيضا في هذا القانون بالحكومة الاتحادية من الجمعية الوطنية ومجلس الرئاسة، ومجلس الوزراء وبضمنة رئيس الوزراء، والسلطة القضائية،... [٢٠].

وجاء في المادة الثانية والخمسين(يؤسس تصميم النظام الاتحادي في العراق بشكل يمنع تركيز السلطة في الحكومة الاتحادية، ذلك التركيز الذي جعل من الممكن استمرار عقود الاستبداد والاضطهاد في ظل النظام السابق. إن هذا النظام سيشجع على ممارسة السلطة المحلية من قبل المسئولين المحليين في كل إقليم ومحافظة، ما يخلق عراقاً موحدا يشارك فيه المواطن مشاركة فاعلة في شؤون الحكم، ويضمن له حقوقه ويجعله متحررا من التسلط) [٢١].

وجاء الدستور العراقي الدائم عام ٢٠٠٥ ليؤكد على الفيدرالية في كثير من فقراته [٢٢]:

- المادة الأولى: تنص على أن : (جمهورية العراق دولة اتحادية واحدة مستقلة، ذات سيادة كاملة، نظام الحكم فيها جمهوري، نيابي(برلماني)، ديمقراطي، وهذا الدستور ضامن لوحدة العراق).
- المادة (١١٦) نصت على مايلي: (يتكون النظام الاتحادي في جمهورية

العراق من عاصمة، وأقاليم، ومحافظات لامركزية، وإدارات محلية).

- المادة (١١٧) نصت على : (أولاً: يقر هذا الدستور، عند نفاذه، إقليم كردستان وسلطاته القائمة إقليما اتحادياً.ثانياً: يقر هذا الدستور الأقاليم الجديدة التي تؤسس وفقاً لأحكامه).

هذا علاوة على العديد من المواد الأخرى التي نصت على المؤسسات الفيدرالية والاتحادية، وكذلك طرق تشكيل الأقاليم، وتوزيع الاختصاصات بين السلطات الاتحادية وسلطات الأقاليم الأخرى.

وهكذا كفل الدستور العراقي الجديد الحق بإقامة الفيدراليات، مما ادفع عدد من القيادات السياسية العراقية إلى محاولة أنشاء اتحادات وأقاليم على أسس دينية، أو طائفية، أو قومية، أو جغرافية.

مبررات دعاة الفيدرالية في العراق

الداعون لتثبيت مبدأ الفيدرالية في الدستور العراقي، يرون أنه الشكل الأكثر ملائمة لتعايش مكونات الشعب العراقي المختلفة، وأداة فعالة ومرنة لردم ثغرة التنمية المعطلة في بعض المناطق، وإحداث وتائر متسارعة لها، مقارنين ذلك بين التوجه العالمي نحو اللامركزية كوسيلة للتنمية البشرية، وبين الموروث السياسي العراقي الذي حول مركزية الدولة إلى أداة لسيطرة مناطقية معينة، أخضعت باقي العراق لها كعصبية غالبة، مما اشعر أبناء المحافظات المهملة بالحيف والقهر والتغييب، وجعلهم متطلعين لفرصة الانفكاك من سيطرة المركز وظلمه التاريخي [٢٣].

كما يرى هؤلاء الداعون للفيدرالية أن تطبيق سياسة اللامركزية في أي بلد يحقق الكثير من المزايا، لعل أهمها: أنها ممارسة فعلية لمبدأ الاستشارية السياسية الذي يقوم على أساس اشتراك المواطنين لإدارة شؤونهم، والمشاركة في صنع القرار بأنفسهم، وهذا ما يعبر عنه في السياسات الحديثة "بالديمقراطية"، فإن النظام الديمقراطي السياسي يمنح الفرد السلطة عن طريق الآخرين الذين يمنحونه هذه السلطة، وبذلك فهي النظام الذي يستطيع من خلاله المواطنون تحقيق أهدافهم، عن طريق الحكم بواسطة الشعب، ومن أجل الشعب .

وبالتالي، فإن نقل السلطات إلى المحليات، ومنح المحافظين كافة السلطات والمسؤوليات دون الرجوع إلى سلطة مركزية في العاصمة، واختيار المحافظين من أبناء المحافظات، أو ما أشبه من الوحدات الإدارية أو الحكومات المحلية، هو تطبيق عملي للاستشارية بمفهومها الشامل، لما في ذلك

النظام من توافر للمبادئ التي تكفل له أعلى درجة من الاستشارية التي تستمد السلطة في صنع القرار من أبناء الشعب مباشرة بالمحافظات دون الرجوع إلى السلطة المركزية.

ونظام اللامركزية الإدارية كما هو مطلوب بالنسبة إلى المجال السياسي، كذلك هو مطلوب بالنسبة إلى سائر المجالات كالمجال الاقتصادي، فإن هذا النظام يعد دعامة أساسية للنهوض الاقتصادي والاجتماعي للمحافظات أو الحكومات المحلية أو ما أشبه ذلك، من خلال الاهتمام بالتنمية الإقليمية، وتطوير أداء الخدمات، وتحقيق برامج الأمن الغذائي، وما إلى ذلك من سائر ما يكون مقوماً للحكم الشعبي. إن هذا النظام هو في الحقيقة أقدر على التعرف على الاحتياجات الحقيقية لكل محافظة وتنسيق العمل داخلها، وتوجيه الجهود نحو إشباع رغبات واحتياجات المواطنين، والتيسير عليهم، والبدء في مرحلة جديدة من العمل لزيادة الإنتاج لتحقيق النمو والتقدم والرخاء [٢٤].

كما ويؤكدون على أن الفيدرالية في العراق ضرورة ملحة اليوم وغداً، ويجب الاعتراف بالاختلافات والتباينات بين المكونات العديدة التي تقطن داخل الأسوار نفسها . وأن أدوار الدولة/ الأمة التي فرضت التناغم والتجانس الإثني، والثقافي، والديني، بغية قيامها على أسس صلبة ومتينة لم تعد موجودة، وذلك بفعل مناخات العولمة التي تسبب جزء من عملياتها، كثورات الاتصالات والمعرفة التقنية، في تصاعد خطاب الاثنيات أينما كانت في العالم. ولم يعد هناك مكان في عالمنا الحالي لدولة تقوم على جماعة مهيمنة تهدر كل مرافق الدولة ومؤسساتها، وتستغلها لتحقيق مصالحها الضيقة [٢٥].

موقف العرب والأكراد والأقليات من الفيدرالية

تبنت القوى الكردية على (وجه الخصوص)، ومنذ البداية فكرة الفيدرالية بهياكلها الجغرافية والإثنية. ومع أنها لم تتبن بصورة صريحة معلنة خيار الانشقاق عن الدولة، إلا أنها لا تبدو مكتفية بمبدأ التوزيع التكميلي للسلطات بين الاتحاد وأجزائه داخل الدولة الاتحادية المشتركة [٢٦]. هذا على عكس الحال لدى الأغلبية العربية (وداخل النخب السنية بشكل خاص) التي لم تبد حماسا في البداية لخيار الفيدرالية، إذ جاءت أولوياتها تنص على استعادة استقلال العراق، وسيادته ووحدته الإقليمية، في إطار دولة مركزية قوية.

وتوجد دلائل على أن القوى الرئيسية داخل المحور الشيعي سعت إلى تبني نظام شبيه بنظام توزيع السلطة في لبنان وفقا للانتماء المذهبي . ويبدو أن كثيراً من أتباع هذين المذهبين لو حصل توضيح دقيق للمشروع

الفيدرالي، وكان لابد من اختياره ضرورةً وبفرضٍ أمريكيٍ فإنهم يحبذون الخيار الفيدرالي المبني على قواعد إقليمية إدارية، وليس على أسس دينية مذهبية [٢٧].

والمشكلة أن بعض القيادات الشيعية والكردية (وليست كل القيادات بدليل معارضة الزعيم الشيعي السيد مقتدى الصدر، والشيخ جواد الخالصي)، كانت تروج لمخاوف بأن يعود حكم البعث وسيطرة السنة مرة أخرى، وترى بالتالي أن الحل يكمن في فيدرالية شيعية في الجنوب، وأخرى كردية في الشمال يتوافر لهما الأساس القانوني (حق الإقليم في رفض تنفيذ قرارات المركز)، والمعيشي (تقسيم الثروات)، غير أن هذا يعني على الأرض انفصال كل منهما فعلياً بدولة مستقلة، حتى لو لم ينص الدستور صراحة على ذلك.

وكان المراهنون على وحدة العراق يعولون على طرح فكرة الفيدرالية في الشمال الكردي فقط المنفصل عمليا عن العراق منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي، وبشروط وتصورات معينة، ولكن يبدو أن المناقشات حول الدستور العراقي، إضافة إلى تسرب أنباء عن رغبة واشنطن في انسحاب مبكر من العراق للخلاص من دوامة القتل التي تطال جنودها كل يوم، وتعاظم قوة المقاومة العراقية ، كل ذلك أدى للإفصاح أكثر عن نوايا الانفصال، ليس فقط بالأرض والثروة (النفط)، ولكن أيضا الانفصال عن العالم العربي (من قبل الكورد).

وقد قاد الطرح الكردي للفيدرالية إلى تحرك المجموعات العرقية والطائفية الأخرى، فأعلنت ممثلة التركمان في مجلس الحكم الانتقالي " شن كول" أن الفيدرالية يجب أن تكون على أساس إداري وليس عرقيا، وطالبت بأن تكون كركوك خارج الفيدرالية الكردية لان التركمان يشكلون الأغلبية الكبيرة فيها، وان وجودهم وجود تاريخي [٢٨].

غير إن الأمر لم يتوقف عند هذا الحد، بل زادت دعاوى الانفصال بعد ذلك، وأصبحت أكثر وضوحا وصراحة تحت شعار الفيدرالية أو الحكم الذاتي، بعدما بدأت مجموعات عرقية أخرى – بجانب الشيعة والأكراد– تطالب وسط كل هذه الأجواء بالحكم الذاتي الكامل، مثل الآشوريين العراقيين المسيحيين، وغيرهم، وأطلق كل فريق محطات تلفزيونية خاصة، وفضائيات تروج للفيدرالية بطرق ودعاوى شتى وتعتبرها أمرا واقعا.

إذ طالب المؤتمر الآشوري العام (الآشوريون نصارى يتحدثون الآرامية) الذي عقد في المدة من ٥ – ٧ آب ٢٠٠٥م بفيدرالية آشورية في سهل نينوى وسائر مناطق وجود الآشوريين بدعوى أن تعدادهم قرابة مليون إلى مليون ونصف، كما دعا إلى "حق العودة للمهجرين الآشوريين إلى قراهم ومساكنهم التي

تركوها، وإدراج رمز آشوري تاريخي في العلم العراقي الجديد" [٢٩].

كذلك دعا الفيليون (وهم أكراد شيعة ينتشرون جنوب مدينة السليمانية مرورا بكركوك ومحافظة ديالي) بالاعتراف بحقوقهم، فيما طالب "الشبك" – وهم جماعة تضم في صفوفها خليطا من قوميات عربية وكردية وتركمانية– بالحفاظ على حقوقهم في الدستور الجديد، وعدم فرض الانتماء إلى القومية العربية عليهم، أو الكردية [٣٠].

وكان من الممكن، بدلا من توسيع دائرة الدعوة إلى الفيدرالية بهذا الشكل الانفصالي ، استرضاء أو احتواء المطالب الكردية خاصة بعد تعيين **جلال الطالباني** رئيسا لكل البلاد، بيد أن **السيد عبد العزيز الحكيم** أجج مشاعر أهل السنة وغيرهم، بالدعوة إلى إنشاء كيان وحكومة فيدرالية في المحافظات الوسطى والجنوبية التسع ذات الأغلبية الشيعية، ما يعني تقسيم العراق إلى ثلاثة كيانات طائفية هي: كيان شيعي في الوسط والجنوب، وكردي في الشمال، وعربي سني في الغرب، والأخير سيأتي بيان تفاصيله في المطلب القادم [٣١].

وفي ذلك يقول **صالح المطلك** العضو في مجلس الحوار الوطني معلقا على مطالبة الشيعة بإقليم فيدرالي في الجنوب: (نتمنى ألا يأتي هذا اليوم. نحن نعتقد أن العرب في العراق بسنتهم وشيعتهم هم كيان واحد؛ لذلك فإن أي محاولة لإثارة موضوع طائفي لتقسيم العراق موضوع مرفوض كليا)[٣٢]، فيما قال **عبد الكريم هاني** الناطق الرسمي باسم المؤتمر التأسيسي العراقي المعارض: (إن هذا الطرح للأسف يؤدي إلى تمزيق العراق عرقيا وطائفيا، ولا يخدم مصلحة البلد إطلاقا) [٣٣].

أما الأكاديمي **كامل أبو الهيل** من محافظة البصرة، فقد قال: (نريد أن يبقى العراق واحدا مستقلا يحترم فيه كل العراقيين بدون استثناء مع حماية الأقليات، وان وحدته أفضل من تجزئته أو تقسيمه إلى أقاليم، لان تلك الأعمال تضعف الشعب وتفرط في خيراته، والعراق الواحد خيره للجميع، لان هنالك مناطق تشكو من قلة الموارد، ونخشى أن تبقى محرومة من خيرات العراق، وبالتالي فإن فكرة الأقاليم أو الفيدرالية قد تؤدي إلى التطاحن والمعارك بين أبناء الشعب العراقي، رغم الادعاءات بأن الفيدرالية تحفظ حقوق أبنائها والآخرين بواسطة الحكومة المركزية) [٣٤].

كما رفض بعض العلماء الكبار من الطائفة الشيعية فكرة الفيدرالية، يأتي في المقدمة منهم **آية الله الحائري، وآية الله البغدادي، والشيخ محمد جواد الخالصي**، الأمين العام للمؤتمر التأسيسي العراقي[٣٥].

من جهة أخرى أكد سياسيون آخرون على إن الفيدرالية هي الصيغة الأفضل للحكم في العراق، وأشاروا إلى أن النظام الشمولي كان خانقا للحريات، فقد قال القاضي **وائل عبد اللطيف** وزير شؤون المحافظات في العراق عام(٢٠٠٧): (إن الكثيرين بدؤوا يتساءلون عن مضمون فكرة الفيدرالية، وعلى الأساتذة إزالة الغموض في النظرية السياسية للوصول إلى فهم واسع عن طبيعة حكم الفيدرالية هل هو استقلال، أم حكم ذاتي) وأضاف اللطيف قائلا ً:(إن الفيدرالية في العربية تعني الاتحاد، وان تقبل فكرتها بدأ يأخذ حيزا كبيرا بعد التاسع من ابريل (نيسان) عام ٢٠٠٣ نتيجة الندوات والمؤتمرات والحوارات المتعددة، للتعريف بهذه الظاهرة السياسية، واخذ الشعب يتطلع إلى مشاهدتها بشغف، وظهرت دعوات في الجنوب والفرات الأوسط لتشكيل أقاليم،....وان قانون إدارة الدولة حدد كل ثلاث محافظات تستطيع أن تشكل إقليما، لكن هنالك ضوابط يجب توافرها اقتصادية، وإدارية، واجتماعية، وان السيادة والدبلوماسية الخارجية والدفاع والداخلية لا بد أن تكون بيد الحكومة المركزية....) [٣٦].

أما **جاسم الحلفي** العضو القيادي في الحزب الشيوعي العراقي فقد قال: (إن الفيدرالية هي الحل الأنسب في الظرف الحالي الملموس لوحدة العراق، والتي تعني بها الاتحاد، وتوزيع السلطات بين المركز والإقليم الفيدرالي، وإقليم كردستان يتمتع بخصائص قومية، وتاريخية، وثقافية، خاصة بشعبه الكردي تؤهله للتمتع بالنظام الفيدرالي، ونحن في الحزب الشيوعي ننظر للفيدرالية على الأساس الديمقراطي القومي، ونؤمن باللامركزية في إطار صلاحيات واسعة لمجالس المحافظات، لإدارة شؤونها بما لا يتعارض مع وحدة البلاد. كما إننا نرى أن الدولة المركزية لا تصلح ولا تنسجم مع ظروف العراق الجديد، بل نعتقد مشاركة ومساهمة جميع أبناء الشعب العراقي بحقوقهم وأولوياتهم عبر تنظيمات إدارية حديثة وعصرية هو الحل المناسب لبلاد متعددة القوميات الإثنيات) [٣٧].

هذه بعض المواقف المؤيدة أو الرافضة لإقامة الفدرالية في العراق طرحناها لكي نتعرف على حقيقة موقف العراقيين من هذه الصيغة الجديدة، كما سوف يكون لها أثرها على المشروع قيد الدراسة.

المطلب الثالث

مشروع إقليم المنطقة الغربية

قلنا فيما تقدم أن الطرح الكردي للفيدرالية كان قد قاد إلى تحريك المجموعات العرقية والطائفية الأخرى للمطالبة بإقامة مشاريع فيدراليات على أسس دينية، أو

طائفية، أو عرقية ، ومن أهم هذه المشاريع مشروع المنطقة الغربية، فما هو هذا المشروع؟ وما هي طبيعته ؟ وما هي مبرراته؟ ومقوماته؟، هذا ما سوف نحاول الإجابة عنه في هذا المطلب.

تعريف مشروع إقليم المنطقة الغربية

مشروع إقليم المنطقة الغربية هو مشروع يشمل المحافظات السنية الغربية، وهي كل من: الأنبار، وصلاح الدين، ونينوى، وقد طرح هذا المشروع من قبل الشيخ **فصال ريكان الكعود** الذي كان محافظاً للأنبار بتاريخ ٢٠٠٥/٣/١٨، في مؤتمر صحفي عقده في بغداد، مشيراً إلى أن هذا الإقليم جزء لا يتجزأ من العراق [٣٨].

طبيعة المشروع

بتاريخ أعلاه أعلن **فصال الكعود** في مؤتمره عن تشكيل إقليم المنطقة الغربية المتمثلة في المحافظات الثلاث (الانبار – نينوى– صلاح الدين)، وقال الشيخ فصال الكعود محافظ الأنبار الذي انتخب من قبل مجلس المحافظة في هذا المؤتمر: (أن المحافظات الغربية قد وضعت الخطط اللازمة لإنشاء هذا الإقليم مشيراً إلى أن هذا الإقليم جزء لا يتجزأ من العراق وفقا لما جاء بقانون إدارة الدولة فيما يتعلق بصيغة الفيدرالية). وأوضح الشيخ فصال أن هناك فريقاً من المختصين بهذا الشأن لوضع لصيغة النهائية للمشروع الذي سيطرح خلال الأيام المقبلة على الجمعية الوطنية للمصادقة عليه . وأنه تم التشاور بين محافظي تلك المناطق، والقوى المحلية، وسكانها، لتفعيل هذا المشروع . وأكد الشيخ فصال أن اختيار هذه المناطق لم يكن على أسس طائفية وإنما جاء على أساس الموقع لجغرافي والعلاقات العشائرية لتلك المحافظات الثلاث[٣٩]. وأن الهدف من فكرة إقامة الإقليم هو تعزيز اطر التعاون بين هذه المحافظات الثلاث التي تقع على خط مستقيم واحد تقريبا، والتي تتمتع بخصائص تاريخية، وجغرافية، وثروات طبيعية مشتركة، كما أضاف (لم نستهدف من إثارة هذا المشروع إثارة الأحقاد ضدنا لأننا لم نكن ننوي استفزاز مشاعر الشعب بقدر ما هي محاولة تهدف إلى لملمة الجراح، خصوصاً أن هذه المحافظات عانت من مشكلات أمنية واقتصادية كبيرة منذ قدوم الاحتلال) [٤٠].

وقال الكعود : أن اجتماعات عقدة في الفترة الأخيرة تهدف إلى الوصول إلى برنامج عمل بين المحافظات الثلاث حيث (تم الاتصال بمحافظي صلاح الدين ونينوى، وعقد اجتماع في بغداد أخيرا نظمته وزارة شؤون المحافظات والأقاليم، كان يهدف إلى وضع برنامج عمل يتضمن مزيداً من التعاون لتحقيق هذا الإجراء بين المحافظات الثلاث). وأضاف

أن هذا الأسلوب الفيدرالي (عملت به المحافظات الجنوبية في وقت مبكر من دون مشكلات، أو عقبات، في حين تشهد المحافظات الشمالية انسجاماً ملحوظاً بسبب هذا النظام)[٤١].

مبررات المشروع

إن مبررات طرح مشروع إقليم المنطقة الغربية تستمد أسسها كما بينا سابقاً من الحق الذي كفله قانون إدارة الدولة المؤقت عام ٢٠٠٤، وما أكده الدستور العراقي الدائم عام ٢٠٠٥، وهو رد كذلك على مشاريع فيدرالية أخرى، ولاسيما مشروع فيدرالية الوسط والجنوب الذي دعا إليه السيد عبد العزيز الحكيم، كما أضاف الشيخ فصال مبررات أخرى حددها في إعلانه للمشروع والذي جاء ما نصه: (انطلاقا من مسؤوليتنا التاريخية وبصفتي قائدا لمحافظة الأنبار أنقل تطلعات أبناء المحافظات الغربية التي عانت ما عاناه باقي أبناء شعبنا من جنوبه إلى شماله في عهد النظام الدكتاتوري ، واستجابة لما تفرضه حقائق الواقع العملي في المجتمع العراقي، وفي ظل الظروف الحالية ، ونتيجة للدروس المستفادة من التجارب الفاشلة السابقة المطبقة في ظل النظام الإدراكي المركزي في العراق من بداية القرن الماضي وحتى اليوم ، وبسبب معاناة الشديدة للشعب العراقي نتيجة التمييز والانحياز وانعدام العدل التي مارستها تلك الأنظمة السياسية المتعاقبة السابقة، وعدم تطبيقها للقوانين والتشريعات خصوصا في الجانب الاقتصادي والعمراني، بسبب سياسة التمييز القومي والطائفي ، ولكي لا نعطي الفرصة لتكرار السياسة الخاطئة المتعمدة ولخطيرة نعلن لأبناء شعبنا العراقي الأبي بأننا المحافظات الغربية قد وضعنا الخطط اللازمة لتشكيل أقاليم المنطقة الغربية المتمثلة بـ(الانبار– نينوى – صلاح الدين) إيمانا منا بوحدة العراق، فالأقاليم جزء لا يتجزأ من هذا البلد وفق لما جاء بقانون إدارة الدولة بما يتعلق بصيغة الفيدرالية)[٤٢]. وأضاف قائلا: (أننا مع توجهات وطموحات شعبنا الكردي في شمالنا الحبيب في تجربتهم الرائدة بإقامة إقليم كردستان. كذلك مبادرة إخواننا في جنوب العراق لمشروع إقليم الجنوب تلك الخطوة الجبارة الشجاعة ، أما محافظات العراق ونخص منها بالذكر محافظة كركوك فنحن مع شعبها في تحديد مصيره . وما يجري في الساحة العراقية هو الحقيقة التي لا يريد البعض الوقوف عندها. فالمشروع الجديد للإقليم هو الابتعاد عن الهيمنة المركزية في الحكم، والحل الوافي الجديد الشامل يتضمن حل التناقض وتجاوز كافة المشاكل المستعصية والمترابطة في العلاقات الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية. ويجب العمل على

عدم التنازل عن وحدة العراق، وإيجاد حلا ثابتاً بين القوميات، والطوائف، والأديان، في صيغ قانونية من التعايش السلمي ألرضائي التوافقي المعتدل، والفيدرالية ظاهرة حضارية، وصبحت جزءاً من لأمر الواقعي المفروض الذي لا نستطيع تجاهله، أو رفضه والأجدر بنا هو التواصل والعمل المشترك مع من يريد ترسيخ هذه التجربة من أعضاء الحكومة، والأحزاب السياسية، والشخصيات الوطنية، والتجمعات الجماهيرية، من أجل بناء عراق حر ديمقراطي فيدرالي موحد)[٤٣].

من خلال الإعلان السابق، يمكن أن نحدد أهم مبررات طرح المشروع من وجهة نظر **الشيخ فصال**، بما يلي :

١- تجسيد تطلعات أبناء المحافظات الغربية (الأنبار – صلاح الدين– نينوى) التي عانت كثيراً في عهد النظام السابق مع ما عاناه باقي الشعب العراقي.

٢-استجابة لما تفرضه حقائق الواقع العملي في المجتمع العراقي في ظل الظروف الحالية .

٣-الدروس المستفادة من التجارب الفاشلة السابقة المطبقة في ظل النظام الإداري المركزي في العراق منذ بداية القرن الماضي وحتى اليوم.

٤- المعاناة الشديدة للشعب العراقي نتيجة التمييز والانحياز وانعدام العدل، التي مارستها الأنظمة السياسية المتعاقبة، وعدم تطبيقها التشريعات والقوانين، خصوصاً في الجانب الاقتصادي والعمراني، بسبب سياسة التمييز القومي والطائفي .

٥- عدم أعطاء الفرصة لتكرار السياسات الخاطئة المتعمدة والخطيرة بحق الشعب العراق من قبل الأنظمة المركزية.

٦- التماشي مع توجهات وطموحات الأكراد في الشمال في تجربتهم بإقامة إقليم كردستان. ومع مبادرة السيد عبد العزيز الحكيم بالدعوة لإقامة مشروع إقليم الجنوب.

٧- الابتعاد عن الهيمنة المركزية في الحكم والحل الوافي الجديد الشامل يتضمن حل التناقض وتجاوز كافة المشاكل المستعصية والمترابطة في العلاقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

٨- إيجاد حل ثابت بين القوميات والطوائف والأديان في صيغ قانونية من التعايش السلمي الرضائي التوافقي المعتدل.

٩- الفيدرالية أصبحت اليوم ظاهرة حضارية وجزء من لأمر الواقعي المفروض الذي لا يمكن تجاهله أو رفضه.

مقومات المشروع

إذا كان لابد لأي مشروع لكي يحقق النجاح أن تكون له مجموعة من المقومات، أو

الركائز فإن أهم مقومات مشروع إقليم المنطقة الغربية من وجهة نظر الداعين له ما يلي[٤٤] :

أولاً– وجود جوار جغرافي بين المحافظات الثلاث.

ثانياً– موقع جغرافي جيد: الموقع الجغرافي للمحافظات الثلاث يمتد من شمال غرب العراق إلى جنوب غربه محاذي كل من تركيا، وسوريا، والأردن، والمملكة العربية السعودية.

ثالثاً– مساحة كافية: تمتد المحافظات الثلاث على مساحة واسعة تقترب من نصف مساحة العراق.

رابعاً– وجود تماثل سياسي، واقتصادي، واجتماعي، وثقافي ، فسكان هذه المحافظات الثلاث يتكلمون لغة واحدة، ويدينون بدين واحد، وينتمون لمذهب واحد، ولهم نشاط اقتصادي واحد تقريباً، ولهم عادات وتقاليد مشتركة (أو أنها متشابهة للأكثرية منهم).

خامسا– وجود رغبة حقيقة عند المسئولين في هذه المحافظات الثلاثة وهم المنتخبون من قبل سكان هذه المحافظات على أقامة مثل هذا الإقليم.

سادساً– وجود موارد اقتصادية ومالية متمثلة، بالاتي[٤٥]:

١–عائدات نفط الموصل.

٢–عائدات الرسوم الكمر كية المستوفاة من نقاط الحدود والمعابر مع سوريا والأردن والسعودية.

٣–الموارد الزراعية والحيوانية ،الحبوب ، والتمور، والفواكه، والمراعي الطبيعية، والمواشي، والأغنام، والثروات السمكية.

٤–الضرائب والجبايات والرسوم المختلفة التي تستحصلها السلطات المحلية روتينياً.

٥–الثروات الطبيعية والمعدنية كالرخام ، والسليكون، واليورانيوم، الفوسفات الكبريت.

٦– المصانع والمعامل ،معمل سمن كبيسة، معمل فوسفات القائم، معمل زجاج الرمادي .

٧– مرور نهري دجلة والفرات في المحافظات الثلاث، مما يعني مصادر مياه جيدة تكفي للعيش وللنشاط الزراعي.

سابعا– وجود عوامل تشجع وتدفع باتجاه إقامة مثل هذا الإقليم، ولعل من أبرزها الخوف من انهيار داخلي وتفتت العراق، وقيام كيانات على أسس طائفية، أو قومية، أو غيرها.

هذا هو باختصار مشروع المنطقة الغربية ، وهذه هي أهم مبررات طرحه، ومقوماته التي راح دعاته على أساسها يطالبون بإقامته ، ولكن المشروع رغم ذلك لم يحالفه النجاح لأسباب عديدة سوف نتبينها في المطلب القادم.

المطلب الرابع

أسباب فشل مشروع إقليم المنطقة الغربية

من المعروف للجميع أن مشروع إقليم المنطقة الغربية لم يكتب له النجاح، وانتهى الكلام عنه تقريباً بعد ما يقرب من سنتين من

بداية الدعوة له، و توجد أسباب عديدة وراء فشل هذا المشروع، يمكن أيجاز أهمها بما يلي:

أولاً- غياب الشخصية الكاريزمية:

إذا كان من أهم الأسس والمبادئ التي ترتكز عليها النظرية الاتحادية، والتي نضجت من خلال الممارسات والوسائل المتبعة لتحقيقها، وهي التي يعول عليها في إقامة اتحادات جديدة ،هي وجود القيادة السياسية القادرة على تحقيقها، من خلال الشخصية الكاريزمية الجاذبة للجماهير، والناشطة والساعية للاتحاد، وإذا كان الشيخ **فصال ريكان الكعود** كان قد مثل هذه الشخصية في حياته، فإن اغتياله بتاريخ(٢٠٠٧/٦/٢٥) في بغداد، كان قد أدى إلى غياب مثل هذه الشخصية، وبالتالي توقف الكلام حول المشروع [٤٦].

ثانياً - ضعف الأسس والمرتكزات التي أقيم عليها المشروع:

إن المشروع أقيم على أساس ديني- طائفي بالدرجة الأساس (سني غرب العراق)، وان هذه الأساس لا يمكن أن يساهم في إقامة فيدرالية صحيحة على أسس متينة، لأن أهم مرتكزات الفيدرالية حسب النموذج الغربي، هي كما يلي[٤٧]:

١-حرية الدين والمعتقد.

٢- تسامح الديني.

٣- منع الترويج لمذهب طائفي ضد مذهب آخر .

٤- منع فرض لغة على أخرى بالإكراه .

٥- اعتماد المواطنة في التعامل واعتبارها مُثل عليا تؤهل ممن يلتزم بها للعمل في هيئات الدولة والسلطات الثلاث.

٦- لا يجوز الإعلان عن الهوية الدينية، أو القومية، أو اللغوية، لأي إتحاد فيدرالي.

هذه أهم المرتكزات من الناحية الدينية والمذهبية، وهو ما لم يكن متوفراً في المشروع الإقليم الغربي. إن الفيدرالية في جميع بقاع العالم حتى في الولايات المتحدة الأمريكية لم تقم علي أسس طائفية، أو مذهبية، أو عرقية، أو لغوية، بل على أسس أخرى غير تلك، وإلا لكان (للهسبانك) في الولايات المتحدة الأمريكية محافظات مستقلة بهم، وكان (للسود) إقليم خاص بهم حيث تكاثرهم في الجنوب، ولخمسة مليون مسلم أمريكي أيضاً إقليم يخصهم ويعملون على تعديل الدستور الأمريكي حسب عقائدهم الدينية، والعرقية، وغيرها [٤٨].

ثانياً- الرفض الشعبي والجماهيري للمشروع:

لقد جابه المشروع رفضاً جماهيرياً، وشعبيا، واسعاً في المحافظات الثلاثة المقترحة

للمشروع خوفاً من أن يؤدي إلى إقامة مشاريع أخرى مماثلة، ويدفع بالتالي إلى تقسم العراق و تفتيته إلى دويلات صغيرة متناحرة. وقد عبر عن هذا الرفض بشكل خاص شيوخ العشائر وأساتذة الجامعات، وفصائل المقاومة، في المحافظات الثلاثة، لإدراكهم ووعيهم بحجم الكارثة. وقد تمثل هذا الرفض بإقامة عدد من المؤتمرات لشيوخ عشائر هذه المحافظات ، كما عقدة ندوات في الجامعات للوقوف على مخاطر هذا المشروع.

فعلى سبيل المثال وقف الشيخ علي الحاتم(شيخ عشائر الدليم) ضد هذا المشروع، ودعا شيوخ عشائر الانبار لعدم الاستجابة لدعوة الشيخ فصال، ورفض في زيارته إلى واشنطن في عام ٢٠٠٧ مبدأ الفيدرالية كأساس للحكم في العراق داعياً إلى سلطة مركزية [٤٩]. كما رفض الشيخ عبد الرزاق جبير الكعود (شيخ عشيرة البنمر وابن عم فصال) المشروع لكونه من وجهة نظره يهدد وحدة العراق . كما أعلن شيوخ آخرون في المحافظات الثلاثة رفضهم القاطع للمشروع وتمسكهم بعراق موحد . وأمام هذا الرفض الشعبي تراجع محافظي صلاح الدين ونينوى عن تأييد الشيخ فصال في مشروعه [٥٠].

ولابد من القول : أن الرفض الشعبي والجماهيري للمشروع جاء بالدرجة الأساس نتيجة للجهل بحقيقة هذا المشروع(أي الفيدرالية)، وعدم معرفة الناس به، لأن تطبيق الفيدرالية في أي دولة، يتطلب القيام بالأمور التالية [٥١]:

– ضرورة وجود تعريف مستفيض للنهج الفيدرالي، ليتمكن الغالبية من الشعب من الوصول إلى قناعات ذاتية حول مدى صلاحية إقامة نظام فيدرالي في بلادهم.

– ضرورة عقد المؤتمرات والندوات العامة لتحديد المداليل العملية للنهج الفيدرالي الخاص بتلك الدولة.

– ضرورة وضع الضمانات الدستورية والإجرائية للحفاظ على وحدة الدولة أرضا وشعبا.

– منح الحرية الكاملة لأبناء الأقاليم في تحديد العلاقة الإدارية بين الإقليم والعاصمة، بما يحقق الحد الأدنى من الانسجام في إدارة شؤون الأقاليم.

وهذا ما لم يتم عمله في المشروع السابق، وربما ذلك يرجع بالدرجة الأساس لقصر الفترة لتي تم فيها الدعوة لهذا المشروع.

ثالثاً- الرفض العربي والإسلامي للمشروع:

لقد جابهت المشاريع الفيدرالية في العراق (ومنها مشروع المنطقة الغربية) معارضة عربية وإسلامية خشية على وحدة العراق، وهويته العربية والإسلامية ، وعلى وقوعه فريسة للنفوذ الخارجي(الإيراني أو التركي بالدرجة

الأساس)، وهو كلام واقعي يتفق معه كثير من أبناء الشعب العراقي [٥٢]. كما أن هذه المشاريع في نفس الوقت تشكل تهديداً لكل الكيانات الوطنية العربية الكبرى، التي لا تخلو جميعها من تعددية أثنية، أو دينية.

رابعاً ـ مخالفة المشروع للإسلام وتعاليمه:

لقد وقف رجال الدين خصوصاً في المحافظات الثلاثة المعنية بالمشروع ضد هذه الفكرة، انطلاقاً من أن نظام الحكم في الإسلام هو نظام وحدة، وليس نظاماً اتحادياً، والإسلام يفرض الوحدة بين البلاد الإسلامية ويحرم الاتحاد بينها ، والنظام الصحيح للحكم هو نظام وحدة ليس غير، فالرسول صلى الله عليه وآله وسلم يقول : (من بايع إماماً فأعطاه صفقة يده وثمرة قلبه فليطعه، فإن جاء آخر ينازعه فاضربوا عنق الآخر) [٥٣]، ويقول صلى الله عليه وسلم : (إذا بويع لخليفتين فاقتلوا الآخر منهما)[٥٤] . فالحديث الأول يقرر تحريم تجزئة الدولة ، ويحث على عدم السماح بتقسيمها ومنع الانفصال عنها ولو بقوة السيف، والحديث الثاني يقرر تحريم جعل الدولة دولاً فلا يسمح بوجود غير خليفة واحد .

وهكذا فالاتحاد الفيدرالي من حيث الأصل حرام قطعاً، فكيف إذا علم أنه يتم وفقاً لمشروع صليبي في المنطقة لخدمة الولايات المتحدة الأمريكية، وإسرائيل، فالاتحاد الفيدرالي ليس وحدة خاصيته الاحتفاظ بالكيان ، لأنه في واقع مثل العراق يكون مدعاة للتنازع والاختلاف، وما يتبع ذلك من الانشقاقات والتصدعات في البناء الداخلي نظراً للاختلاف حول سلطات الأقاليم من جهة، وتوزيع الثروات مع هذا التباين من جهة أخرى. وعليه فإن الشرع الإسلامي لا يجيزه بين المسلمين مطلقاً مهما كان نوع الاتحاد ، لأن نظام الحكم عند المسلمين نظام وحدة ، لا نظام اتحاد. هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن السيادة في الإسلام للشرع، فهو الذي يقرر نظام الحكم والتشريع والمال، فلا خيار لأحد في تقرير شيء منها ، ثم إن أحكام الشرع واحدة لكل مسلم ، فلا يصح أن يختلف حكم الشرع في بلد عن بلد ، فلا يجوز اختلاف التشريع . وما لية المسلمين واحدة ينفق عليهم من بيت مال المسلمين، بغض النظر عما إذا كانت لبلادهم واردات، أم لم تكن[٥٥].

خامساً ـ العراق وطن لجميع مكوناته:

ينفرد العراق، أو ما اصطلح على تسميته بحضارة مابين النهرين، بأنه الأرض الوحيدة، التي احتضنت ست حضارات مشرقة، كان آخرها الدولة العباسية، حيث أصبحت بغداد آنذاك قبلةُ شعوب الأرض لتكون حاضرة الدنيا، وقد قُدِّرَ أن تسكن أرض العراق أجناسٌ

ما زالت باقيةٌ حتى يومنا هذا، ومنها قد لا تزيد عن الألفين أو ثلاثة آلاف، ألا أنها احتفظت بتركيبتها، وحتى بطقوس أديانها. وهذا يفسر كثرة الأعراق، والأديان، والملل، في العراق اليوم. وهو ما يثير سؤالا في غاية الأهمية مفاده: هل أن هذا التنوع يعطى الحق لمثل هذه الأعراق، أو الملل ، أن تعتبر الأرض التي وفدت إليها أرضها بالتقادم، وتطالب باقتطاعها لتشكل عليها وطناً قومياً لها ؟، والجواب على ذلك بالتأكيد لا، لأن العراق أرضٌ قديمةٌ قَدمَ التاريخ، تكاد أن تكون حدودها موثقةٌ، ولم يحدث أن اتهم العراق بأنه استولى على أراضي للغير. لهذا فإن إثارة مشاريع الفيدرالية والتقسيمات، سيجلب إلى المنطقةِ كارثةً هي في غنى عنها، وهذا ما جعل العراقيين على اختلافهم خائفين من هذه المشاريع المشبوهة، لذا لم تحضى بالتأييد [٥٦].

ساساً ـ الخشية على العراق من التقسيم :

إن المشروع الأميركي لبناء (النموذج الديمقراطي المشع) في العراق، وهو الحجة الرسمية المتبقية للدعاية الأميركية بعد انهيار الذرائع الأخرى، قد ينتهي إلى تحقيق الحلم الصهيوني في تقسيم العراق إلى ثلاثة كيانات طائفية، وعرقية متناحرة حتماً، هي شمال كردي، ووسط سني، وجنوب شيعي، أو إلى أكثر من ذلك [٥٧] ، وهو ما تخوف منه الكثيرون، ممن يحدوهم الأمل بألا تنتهي كارثة غزو واحتلال العراق إلى كارثة أعظم، وهي تفتيت وتقسيم هذا البلد العربي الكبير والعريق، وإدخاله في دوامة حرب أهلية لا يعرف أحد متى يمكن لها أن تنتهي.

سابعاً ـ عدم دقة ووضوح الصيغة المطروحة :

وفق المقاييس والمعايير الموضوعية نلاحظ إن مطلب الفيدرالية كما طرحت مشروعه وتصر عليه القيادات الكردية، وأكثر القيادات الشيعية، هو أقرب إلى الكونفدرالية واتحاد دولتين ذات سيادة منه إلى الفيدرالية بين أقاليم دولة واحدة، مما يثبت عدم ملاءمته لظروف شعبنا العراقي وتطلعاته المستقبلية. وهي لا تعني المطالبة بها في ظل الظروف التي يمر بها البلد سوى تقطيع كيان العراق الجغرافي، وتمزيق أواصر وحدته الوطنية، وإضعاف عوامل هيبته السياسية ، فخطورتها تكمن في إن الدول الفيدرالية إذا ما تفككت لأي سبب كان مستقبلاً، فإنها ستنقسم إلى كيانات ودول جديدة على أساس المقاطعات الفيدرالية المكونة لها سابقاً، وهذا مالا يرضاه العراقيون لبلدهم [٥٨] .

كل العوامل لسابقة الذكر ساهمت بشكل أو بأخر (من وجهة نظرنا) في فشل جميع المشاريع الفيدرالية المقترحة في العراق، ومنها مشروع المنطقة الغربية .

التوصيات

من خلال ما تقدم نستطيع أن نخرج بعدة توصيات حول المشاريع الفيدرالية في العراق عموماً، ومنها مشروع إقليم المنطقة الغربية، منطلقين من حقيقة مفادها إن قيام الفيدراليات في العراق على أساس الديني – الطائفي (شيعي– سني) من شأنه خلق مشكلات آنية ومستقبلية عديدة لعل أبرزها، ما يلي :

١– إن قيام مثل هذه الفيدراليات ذات الطابع الديني – الطائفي، يمكن أن يدفع كل الجماعات الدينية أو الطائفية الأخرى من غير المسلمين في العراق إلى المطالبة بأن يكون لها هي الأخرى إقليمها الفيدرالي الخاص بها، وهو ما من شأنه خلق فوضى لا حدود لها.

٢–إن قيام مثل هذه الفيدراليات، يفتح الباب واسعاً أمام إمكانية تحولها إلى كانتونات مستقلة، في ظل توفرها على الموارد المالية، والطموحات الشخصية لقادتها، وضعف السلطة المركزية وتكوينها القائم على المحاصصة الطائفية.

٣– إن قيام مثل هذه الفيدراليات وبقدر ما تحضى بدعم القوى الإقليمية والدولية سيفتح الباب واسعاً أمام التدخل الخارجي في الشأن العراقي مرتين، مرة بالتدخل في شؤون هذه الأقاليم، ومرة بالتدخل في شؤون السلطة المركزية، بحجة الدفاع عن مصالح الأقاليم المرتبطة بتلك القوى، وهو ما يجعل الاستقرار والأمن معدوما في ظل هذا التدخل حيث ستتحول هذه الأقاليم ، وارض العراق عموما إلى ساحة صراع لأجندات ذات انتماءات داخلية وخارجية مختلفة ذات مصالح متباينة.

٤– إن إقامة أقاليم على أساس طائفي شيعي – سني، سوف يفتت ويضعف المكون العربي والإسلامي في العراق لصالح توحيد وتقوية المكونات القومية، أو الدينية، الأخرى في العراق.

٥–إن تكوين أقاليم فيدرالية على أسس طائفية سنية– شيعية سيكون سبباً مؤكداً في تغييب العلاقة المباشرة بين الدولة والمواطن، وإحلال علاقة أخرى محلها بين الدولة والفرد.

٦–إن تكوين أقاليم فيدرالية على أسس طائفية أحدهما شيعي، والآخر سني سيكون سبباً مؤكداً لقيام نظام حكم أقليات لا أكثرية فيه لطرف، أو جماعة، إلا عبر سياسات توافقية يغلب عليها الطابع المؤقت، والقلق الطائفي، وتنعدم صلتها بالديمقراطية تماماً.

٧–إن قيام الأقاليم الفيدرالية من شأنه كذلك إقامة صراعات في ظل الإقليم الواحد مابين العشائر والأسر التي تقطن ذلك الإقليم، طالما أن هذه العشائر والأسر ما تزال متمسكة بتقاليد وأعراف عشائرية، والتي غالبا ما تحتكم إليها

في أمورها المختلفة أكثر من احتكامها للقانون الرسمي.

الخاتمة

من خلال ما تقدم يمكن أن نخرج بنتيجة مفادها إن الفيدرالية المطروحة بشكلها الحالي تبدو غير مقبولة بالنسبة للعراقيين، وهم يعتقدون أن قدرهم هو العيش معا في إطار دولة موحدة تحترم وتصون التنوع الثقافي، والعرقي، والطائفي، وتكفل تقاسم ثروة العراق النفطية، وثرواته الأخرى، في إطار من العدالة والمساواة، وإزالة أخطاء الماضي في هذا المجال، وذلك في إطار نظام العدالة التعددي، وليس في سياق محاصصة عرقية وطائفية، لن تقود إلا إلى دمار وخسارة الجميع.

وعلى القيادات السياسية في العراق أن تتحلى بروح المسؤولية التاريخية والوطنية، وتنظر ببصيرتها إلى الأفق البعيد، إلى ما بعد خروج قوات الاحتلال الأميركي، فلا مستقبل إلا في إطار العراق الموحد، أما الرهان على مؤازرة قوى خارج العراق فلن يكون مصيره إلا الفشل. فالعراق الموحد الحر القائم على التعايش بين الثقافات والانتماءات، وتعميق التآلف والوحدة الوطنية والمنتمي لروابطه التاريخية، المتمثلة في العروبة والإسلام، هو الطريق الوحيد لبناء العراق العصري الذي يتطلع إليه كل العراقيين على مر السنين. ومن هنا فقط يمكننا أن نفهم الأسباب الحقيقية لفشل جميع المشاريع الفيدرالية التي طرحت وما تزال تطرح في العراق، لاسيما بعد الاحتلال الأمريكي(٢٠٠٣).

ملحق رقم (١)
الحدود الجغرافية لمشروع إقليم المنطقة الغربية

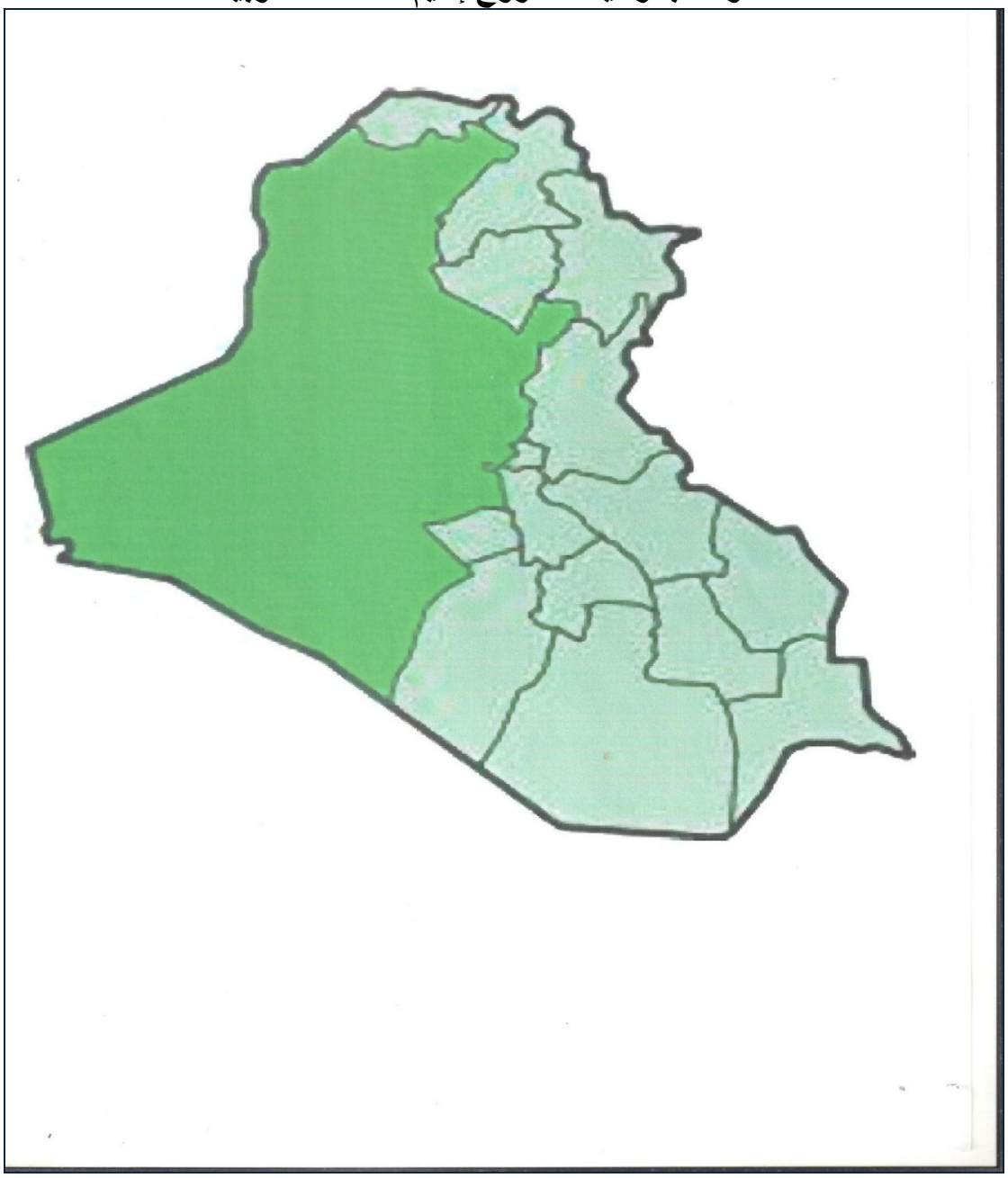

ملحق رقم (٢) – أ-
إعلان مشروع إقليم المنطقة الغربية

إعلان مشروع
أقليم المنطقة الغربية

انطلاقا من مسؤوليتنا التاريخية وبصفتي قائدا لمحافظة الانبار انقل تطلعات ابناء المحافظات الغربية التي عانت ماعاناه باقي ابنا شعبنا من جنوبه الى شماله في عهد النظام الدكتاتوري .واستجابة لما تفرضة حقائق الواقع العملي في المجتمع العراقي وفي ظل الظروف الحالية ونتيجة للدروس المستفادة من التجارب الفاشلة السابقة المطبقة في ظل النظام الاداري المركزي في العراق من بداية القرن الماضي وحتى اليوم وبسبب المعاناة الشديدة للشعب العراقي نتيجة التميز والانحياز وانعدام العدل التي مارستها تلك الانظمة السياسية المتعاقبة السابقة وعدم تطبيقها للقوانين والتشريعات خصوصا في الجانب الاقتصادي والعمراني بسبب سياسة التميز القومي والطائفي ولكي لانعطي الفرصة لتكرار السياسة الخاطئة المتعمدة والخطيرة .نعلن لابناء شعبنا العراقي الابي باننا المحافظات الغربية قد وضعنا الخطط اللازمة لتشكيل اقليم المنطقة الغربية المتمثلة بـ (الانبار- نينوى- صلاح الدين) ايمانا منا بوحدة العراق .فالاقليم جزء لايتجزء من هذا البلد وفق لما جاء بقانون ادارة الدولة بما يتعلق بصيغة الفيدرالية .

واننا مع توجهات وطموحات شعبنا الكردي في شمالنا الحبيب في تجربتهم الرائدة باقامة اقليم كردستان .

كذلك مبادرة اخواننا في جنوب العراق لمشروع اقليم الجنوب تلك الخطوة الجبارة والشجاعة .

اما محافظات العراق الاخرى ونخص بالذكر محافظة كركوك فنحن مع شعبها في تحديد مصيرها .

ومايجري على الساحة العراقية هو الحقيقة التي لايريد البعض الوقوف عندها .

فالمشروع الجديد للاقاليم هو الابتعاد عن الهيمنة المركزية في الحكم والحل الواقعي الجديد الشامل يتضمن حل التناقض وتجاوز كافة المشاكل المستعصية والمتربطة في العلاقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية .

ويجب العمل على عدم التنازل عن وحدة العراق وايجاد حلا ثابتا بين القوميات والطوائف والاديان في صيغ قانونية ومن التعايش السلمي الرضائي التوافقي المعتدل. والفيدرالية ظاهرة حضارية واصبحت جزءا من الامر الواقعي المفروض الذي لانستطيع تجاهله او رفضه والاجدر بنا هو التواصل والعمل المشترك مع من يريد ترسيخ هذه التجربة من اعضاء الحكومة والاحزاب السياسية والشخصيات الوطنية والتجمعات الجماهيرية من اجل بناء عراق حر ديمقراطي فيدرالي موحد .

الشيخ فصال ريكان الكعود
محافظ الانبار

إقليم المنطقة الغربية
الانبار
صلاح الدين
نينوى

«الفيدرالية في العراق دراسة في مشروع إقليم المنطقة الغربية»

ملحق رقم (٢) ب

الفيدرالية خيار ضمان للتآخي والاستقرار

الفيدرالية في العراق في ظل حريات ديمقراطية كاملة دور تمييز وضمان قرار منسـاوية للجميع تقوي وحدة الأمة العراقية وتجعلها مركز جذب حضاري واقتصادي في المنطقة

الفدرالية تعمل على بناء مجتمع موحد متجانس ويخلو من ذلك مجتمع إتحادي متكامل

الفيدرالية على أساس جغرافي وتاريخي تواصل وترابط من أجل بناء عراق ديمقراطي موحد

الفيدرالية هذا النظام سيشجع بممارسة السلطة المحلية من قبل المسؤولين المحليين في كل أقليم ومحافظة وبخلق عراق موحد

تتمتع مناطق هذا الإقليم بوجود موارد اقتصادية ومالية متمثلة

- عائدات نفط الموصل
- عائدات الاسواق الكمركية المستوفاة من نقاط الحدود والمعابر الدولية مع سوريا الاردن السعودية
- الموارد الزراعية والحيوانية الحبوب النمور الفواكه المراعي الطبيعية المواشي الاغنام الدواجن السمكية
- المعادن النفطية الجغرافية الجبسية
- الصالب والخامات والرمال المختلفة التي تستخدمها السلطات المحلية وغيرها
- الموارد الطبيعية والمعدنية الرخام السليكون البوتاسيوم الكوسلت الكبريت

ان المشروع الحيوي المقترح حول اقامة هذا الإقليم على أساس جغرافي وتاريخي ومن منطلق حرصنا وايماناً منا ومع الخيرين من ابناء المحافظات الثلاثة الذين تعايشوا مع الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي والذين رحبوا بهذه الفكرة الحضارية التي تبلورت من فكر حر يشعر بالمسؤولية اتجاه شعبه ووطنه فيجب ان نتحد ونرفع مايدور حولنا فالوضاع التي مرت بها مناطقنا من عمليات تخريبية وجرائم قتل وسلب حالت دون مشاركتنا في العملية السياسية التي مربها قطرنا فابتعد كثير من السياسيين والمفكرين والاحزاب السياسية عن المشاركة الفعلية برسم الواقع السياسي الحالي فالتكاتف الجهود وتشابك الايدي ولتزداد الهمم والوقوف لنشر الامن والامان والبناء والنهوض بواقع المحافظات الثلاثة الى المستوى الذي يليق بتاريخها واصالتها نطالب من شيوخ العشائر ورجال الدين والاساتذه المحترمين وكافة المفكرين والاحزاب السياسية ومن لديهم الخبرات والدراية في المساهمة بانجاز هذا المشروع باعداد وكتابة البحوث والدراسات التي ستناقش في المؤتمر العام الذي سوف يعقد ليقر الاسس الاولية ليتم المصادقة عليه فيما بعد من قبل الجمعية الوطنية ليتم تطبيقه على ارض الواقع....

فعلى الإختصاصات التالية الذين يرغبون بالمشاركه بالتجار الاستشارية أو البحثية أو بغض النجار العليا لذلك المشروع:

أدارة واقتصاد	كافة الإختصاصات
أدارة أعمال	كذلك
القانون والعلوم السياسية	كذلك
هندسه	كذلك
علم الإجتماع	

وسوف توفر كافة المستلزمات المطلوبه لكافة المشاركين كلٌ وعلى حسب نوع المشاركه.

للإستفسار والمعلومات الاتصال على البريد الإكتروني والهواتف التاليه:

محافظة الانبار: 024420920
alm_alabrar@yahoo.com
محافظة صلاح الدين: 021829503
hamad_shaktu@yahoo.com
محافظة نينوى: 060780182
governormosul@yahoo.com

«الفيدرالية في العراق دراسة في مشروع إقليم المنطقة الغربية»

الهوامش

١ – طه حامد الدليمي،الفدرالية أو اللامركزية السياسية،(بيروت، دار نهاوند،٢٠١٢)، ص ٢٢–٢٣.

٢– عزيز جبر شيال، النظام الفيدرالي إدارة التعددية الاثنية، مجلة السياسة الدولية، كلية العلوم السياسية– جامعة المستنصرية، العدد(٧)، السنة الثانية ،٢٠٠٧، ص ٢. ينظر كذلك: قاسم العزاوي، الفدرالية ي العراق وما ورائها من أهداف، مجلة الرائد، مؤسسة الرائد الإعلامية، بغداد، العدد (١٢)، السنة الأولى، أيار ٢٠٠٦، ص ص ١٦–١٧.

٣– نقلاً عن:عصام سليمان،الفيدرالية والمجتمعات التعددية في لبنان،(بيروت، دار العلم للملايين،١٩٩١)، ص ٣٩.

٤– حسن بحر العلوم، الإسلام والفيدرالية : بحث فقهي ودستوري في ولاية الإنسان على نفسه، (بغداد، د.ن، ٢٠١٠)، ص ص ٩٨–٩٩.

٥– محمد عمر مولود، الفيدرالية وإمكانية تطبيقها كنظام سياسي"العراق نموذجاً"،(بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ٢٠٠٩)، ص ٢٣٣.

٦ – زهير عبد الهادي المحمد، العمل الحزبي المنظم ودوره في تنمية المجتمعات ، مؤتمر التوافق السنوي الثالث لهيئات المجتمع المدني (NCOs) والتنمية الوطنية ١٠–٢٠٠٦/٤/١١، الكويت، مكتب الدراسات الإستراتيجية، ص ص ١٠–١١

٧ – عامر حسن فياض، تعزيز الوحدة الوطنية العراقية بين الفدرالية والمركزية وتعديل الدستور، مجلة السياسة الدولية، كلية العلوم السياسية–جامعة المستنصرية، العدد (٨)، السنة الثالثة ،٢٠٠٨، ص ١١٤.

٨ – عزيز جبر شيال، مصدر سبق ذكره، ص ص ٢–٣.

٩– رونالد ل وتس، الأنظمة الفدرالية،(أوتا وه ، منتدى الاتحادات الفدرالية ،٢٠٠٦)، ص ص ٣–١٤.

١٠– حسن بحر العلوم، الإسلام والفيدرالية : بحث فقهي ودستوري في ولاية الإنسان على نفسه، (بغداد، د.ن، ٢٠١٠)، ص ص ١١٢–١١٤.

11- Stafan Voigt.Lorenz Blume, The economic effects of federalism and decentralization-across-country assessment, University of Hamburg-Germany,2010,pp-230-245.

بحث منشورة في المكتبة الافتراضية–موقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقية.

١٢– عامر حسن فياض ، مصدر سبق ذكره، ص ١١٤، وكذلك : رونالد ل وتس، مصدر سبق ذكره، ص ٧.

١٣– للاطلاع على كيفية توزيع الاختصاصات في الدولة الفيدرالية ينظر: عبد المنعم احمد أبو طبيخ، توزيع الاختصاصات في الدولة الفيدرالية –دراسة مقارنة–، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية القانون والعلوم السياسية– الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمرك،٢٠٠٩، كذلك :عبد علي محمد سوادي، الفيدرالية وإمكانية تطبيقها في العراق، شبكة النبأ المعلوماتية، ص٣.

١٤. طه حامد الدليمي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩، ينظر كذلك: حسن بحر العلوم، مصدر سبق ذكره، ص ص١٠٨-١١١.

١٥- الشفعي محمد البشير (وآخرون)، نظم الاتحادات الدولية،(القاهرة ، الدار القومية، ١٩٦٠) ، ص١٣، ينظر كذلك: حسن بحر العلوم، مصدر سبق ذكره، ص ص١١٤-١١٨.

١٦- ماجد لفته العبيدي، الفيدرالية خطوة أولية على طريق الحل السلمي للقضية القومية ، موقع بحزاني للحوار، ص ٥.

١٧- جميل عودة، مصدر سبق ذكره، ص ٤.

١٨- قحطان أحمد سليمان الحمداني، الفيدرالية في العراق بين الدستور والتطبيق العملي، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد(١٥٧)، السنة ٣١، شباط ٢٠٠٩، ص٢٨.

١٩- قانون إدارة لدولة المؤقت ، (بغداد، د.ن، ٢٠٠٤)، المواد،(٤)،(١٠) ،(١٤،) ، (١٥)، (٢١)، (٢٢).

٢٠- قانون إدارة الدولة المؤقت، المادة(٢٤).

٢١- قانون إدارة الدولة المؤقت، المادة (٥٢).

٢٢- راجع: النص الكامل لمسودة الدستور العراقي الجديد في: الدستور ومجموعة قوانين الأقاليم والمحافظات، إعداد: صباح صادق جعفر الانباري، (بغداد، المكتبة القانونية، ٢٠٠٩)،ص ٥- ٣٣.

٢٣- فيدراليات العراق.. من أين وإلى أين ؟ ، جريدة الشرق الأوسط ، العدد (٩٧٣٧)، الثلاثاء ٢٦ يوليو ٢٠٠٥ .

٢٤- جميل عودة، مصدر سبق ذكره، ص ٥ .

٢٥- مصطفى إسماعيل ،هل الفيدرالية الكردية رعب نووي ؟ ، موقع الحوار المتمدن على الانترنت .

٢٦- عارف حجاج ، الفيدرالي في العالم العربي، موقع قنطرة للانترنت، ص٢ .

٢٧- ينظر: سعد اسكندر، كردستان العراق: الجذور التاريخية لمشروع الفيدرالية (بغداد- أربيل- بيروت، معهد الدراسات الإستراتيجية، ٢٠٠٧)، كذلك: وحيد تاجا، موقف الأكراد والمحللين السوريين من الفيدرالية الكردية في العراق، ، موقع الاختلاف ثروة ، ٢٠ آذار- ٢٠٠٤ ، ص٢.

٢٨- محمد جمال عرفة، دستور العراق يمزق العراق! ، موقع إسلام اون لاين / شئون سياسية ، ٢٠٠٥/٨/٢٩.

٢٩- المصدر نفسه.

٣٠- المصدر نفسه.

٣١- جمال ناصر جبار الزيداوي، رؤية شهيد المحراب للدستور العراقي، مجلة دراسات دستورية، بغداد، مركز العراق للدراسات ، ٢٠٠٩، ص ص ٢٣٩-٢٤٠.

٣٢- محمد جمال عرفة، مصدر سبق ذكره.

٣٣- سياسيون وأكاديميون عراقيون: الفيدرالية الصيغة الأنسب للحكم، جريدة الشرق الأوسط ، العدد (٩٦٠٣)، مارس ٢٠٠٥.

٣٤- وحيد تاجا، مصدر سبق ذكره.

٣٥- سياسيون وأكاديميون عراقيون: الفيدرالية الصيغة الأنسب للحكم، مصدر سبق ذكره.

٣٦- المصدر نفسه.

٣٧- للاطلاع على الخارطة الجغرافية لهذا الإقليم راجع ملحق رقم (١).

٣٨- جريدة الشرق الأوسط، محافظ الانبار: فيدرالية غرب العراق محاولة للملمة الجروح ومواجهة التحديات الجديدة، الثلاثاء ، ١٢مارس ٢٠٠٥.

٣٩- جريدة الشرق الأوسط، محافظ الانبار: فيدرالية غرب العراق محاولة للملمة الجروح ومواجهة التحديات ، مصدر سبق ذكره.

٤٠- المصدر نفسه.

٤١- المصدر نفسه.

٤٢- راجع: منشور إعلان مشروع المنطقة الغربية، ملحق رقم (٢)- أ-.

٤٣- المصدر نفسه.

٤٤- ينظر:الحدود الجغرافية لمشروع المنطقة الغربية، الملحق رقم (١)، وكذلك: الملحق رقم (٢)- أ-.

٤٥- منشور إعلان مشروع المنطقة الغربية، ملحق رقم (٢) ب.

محمد لبيب شقير، الوحدة الاقتصادية العربية ،(بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦)، ص٨٤٠.

٤٦ – صحفية الرياض ، العدد(١٤٢٤٦)، الثلاثاء ١١جمادي الاخرة١٤٢٨هـ-٢٦يونيو ٢٠٠٧.

٤٧- رشيد كَرمة، لا فيدرالية دون التطبيقات الديمقراطية الضرورية ، موقع بحزاني للحوار ، ص ص٢-٣ .

٤٨- عزيزي الفدرالي تمهـل ، موقع جريدة البصائر، قسم المقالات، ص٣ .

٤٩- جريدة المشرق ٢٠/١٠/ ٢٠٠٧.

٥٠- مقابلة مع الدكتور وعد فرحان، الإعلامي السابق في محافظة الانبار في زمن الشيخ فصال ، و قال الدكتور: (كنت جالس في مكتب الشيخ فصال (رحمه الله) حين اتصل بكل من محافظي نينوى وصلاح الدين حول المشروع، وأعلانا اعتذاريهم له بدعوى عدم موافقة الناس على المشروع بعد أنا كانا من اشد المؤيدين له)، ولعل ذلك يفسر حقيقة الضغط الشعبي والجماهير المعارض للمشروع.

٥١- جميل عودة، مصدر سبق ذكره، ص ٧.

٥٢- فدرالية العراق: حل سياسي أم مأزق دستوري ، جريدة الشرق الأوسط، العدد(٩٧٦٣)، الأحد٢١ أغسطس ٢٠٠٥.

٥٣- رواه مسلم، رقم الحديث (١٨٤٤).

٥٤- رواه مسلم، رقم الحديث (٥٥٣٩).

٥٥- الفيدرالية والكونفدراليه ، موقع إذاعة العقاب ، ٩ أيلول ٢٠٠٥م.

٥٦- طلال معروف نجم ، لا للفيدرالية ، موقع إذاعة العقاب ٢٠٠٥/٣/١

٥٧- محمد العبيدي، تقسيم العراق هدف أمريكي ـ صهيوني مسبق التحضير ، موقع هيئة علماء المسلمين ، قسم المقالات ٢٠٠٥/٩/١.

٥٨ – عبد علي محمد سوادي ، الفيدرالية وإمكانية تطبيقها في العراق ، شبكة النبأ المعلوماتية، ص ص ٨–٩ .

المصادر

أولاً- الكتب:

- حسن بحر العلوم، الإسلام والفيدرالية : بحث فقهي ودستوري في ولاية الإنسان على نفسه، (بغداد، د.ن، ٢٠١٠).

- رونالد ل وتس، الأنظمة الفدرالية،(أوتا وه ، منتدى الاتحادات الفدرالية ، ٢٠٠٦).

- سعد اسكندر، كردستان العراق: الجذور التاريخية لمشروع الفيدرالية (بغداد- اربيل-بيروت، معهد الدراسات الإستراتيجية، ٢٠٠٧)

- الشفعي محمد البشير (وآخرون)، نظم الاتحادات الدولية، (القاهرة ، الدار القومية، ١٩٦٠).

- عصام سليمان،الفيدرالية والمجتمعات التعددية في لبنان،(بيروت، دار العلم للملايين،١٩٩١).

- طه حامد الدليمي،الفدرالية أو اللامركزية السياسية،(بيروت، دار نهاوند،٢٠١٢).

- محمد لبيب شقير، الوحدة الاقتصادية العربية ،(بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦).

- محمد عمر مولود، الفيدرالية وإمكانية تطبيقها كنظام سياسي"العراق نموذجاً"،(بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ٢٠٠٩).

ثانياً- الدوريات والمجلات:

- مجلة دراسات دستورية، بغداد، مركز العراق للدراسات ، ٢٠٠٩.

- مجلة الرائد، مؤسسة الرائد الإعلامية، بغداد، السنة الأولى العدد (١٢)، أيار ٢٠٠٦.

- مجلة السياسة الدولية، كلية العلوم السياسية-جامعة المستنصرية، العدد(٧)، السنة (٢) ،٢٠٠٧.

- مجلة السياسة الدولية، كلية العلوم السياسية-جامعة المستنصرية، العدد(٨)، السنة (٣) ،٢٠٠٨.

- مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية- جامعة بغداد، العدد(٣٦)-السنة (١٩)كانون الثاني –حزيران ٢٠٠٨.

- مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، السنة(٣١)، شباط ٢٠٠٩.

- مجلة المنتقى، تصدر عن مركز المسار للبحوث والدراسات، بغداد، العدد(١٢)، شباط ،٢٠٠٦.

ثالثاً- الجرائد والصحف:

- صحفية الرياض ، العدد(١٤٢٤٦)، الثلاثاء ١١جمادي الاخرة١٤٢٨هـ-٢٦يونيو ٢٠٠٧.

- جريدة الشرق الأوسط ، العدد(٩٧٣٧)، الثلاثاء ١٩ جمادى الثانى ١٤٢٦ هـ ٢٦ يوليو ٢٠٠٥.

- جريدة الشرق الأوسط ، العدد(٩٦٠٣)، ٤،صفر١٤٢٦ مارس ٢٠٠٥.

- جريدة الشرق الأوسط، الجديدة، الثلاثاء ١٢صفر ١٤٢٦هـ ٢٢مارس ٢٠٠٥.

- جريدة الشرق الأوسط، العدد(٩٧٦٣)، الأحد ١٦ رجب ١٤٢٦ هـ ٢١ أغسطس ٢٠٠٥.

- جريدة المشرق ٢٠/١٠/ ٢٠٠٧.

رابعاً ـ المؤتمرات:

ـ، مؤتمر التوافق السنوي الثالث لهيئات المجتمع المدني (NCOs) والتنمية الوطنية ١٠-٢٠٠٦/٤/١١، الكويت، مكتب الدراسات الإستراتيجية.

خامساً ـ مواقع الكترونية على الانترنت:

ـ شبكة النبأ المعلوماتية،

ـ موقع بحزاني للحوار.

ـ موقع دنيا الوطن.

ـ موقع الحوار المتمدن.

ـ موقع قنطرة للانترنت .

ـ موقع الاختلاف ثروة.

ـ موقع إسلام اون لاين

ـ موقع هيئة علماء المسلمين

ـ موقع إذاعة العقاب .

ـ مركز الإمام الشيرازي للدراسات والبحوث.